

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

نيسان 2017

في نيسان 2017، سجّلت غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة تراجعاً قياساً على الشهر الذي سبق في حين شهد عدد قليل منها بعض الارتفاع. وحقق النشاط المصرفي المعبّر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية نمواً بطيئاً في الشهر الرابع من العام الجاري (+0,2%)، في حين ازدادت الودائع (+0,6%) والتسليفات (+0,7%) بوتيرة جيّدة. من ناحية ميزان المدفوعات، فقد سجّل عجزاً بلغت قيمته 321 مليون دولار مقابل فائض بقيمة 46 مليون دولار في الشهر الذي سبقه على الرغم من تراجع العجز في الميزان التجاري بحوالي 245 مليون دولار. أما موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية فتراجعت قليلاً في نهاية نيسان 2017 إلى 33,5 مليار دولار، ورغم ذلك يبقى هذا الرقم مستوى مرتفعاً ومريحاً.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في نيسان 2017، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 5337 مليون دولار مقابل 6179 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5657 مليون دولار في نيسان 2016. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصّة بنسبة 0,5% في الثلث الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016 وتراجع معدّل دلرّة قيمة الشيكات المتقاصّة قليلاً إلى 68,7% في فترة كانون الثاني- نيسان 2017 مقابل 70,9% في الفترة المماثلة من العام 2016، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الثلث الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغيّر، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	
					الشيكات بالليرة
4,5+	1437	1375	1311	1283	- العدد (آلاف)
7,3+	10603	9878	9004	8805	- القيمة (مليار ليرة)
2,7+	7379	7184	6868	6863	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
5,8-	2527	2682	2714	2892	- العدد (آلاف)
3,7-	15411	15995	16689	18175	- القيمة (مليون دولار)
2,3+	6099	5964	6149	6285	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
0,5-	33835	33990	34163	36204	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
1,9+	8536	8378	8488	8672	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دلرّة الشيكات، %
	63,7	66,1	67,4	69,3	- العدد
	68,7	70,9	73,6	75,7	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في نيسان 2017، تراجع قيمة الواردات السلعية إلى 1414 مليون دولار مقابل 1699 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1610 ملايين دولار في نيسان 2016. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 2,1% في الثلث الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016، كما ازدادت الكميات المستوردة بنسبة 3,7%. وتوزعت الواردات السلعية في الثلث الأول من العام 2017 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكلت حصتها 22,0% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,8%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (9,5%)، ثم معدات النقل (8,9%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,5%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الثلث الأول من العام 2017، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 9,0% من مجموع الواردات، تلتها اليونان (8,1%)، ثم إيطاليا (7,5%)، فالولايات المتحدة الأمريكية (6,3%)، ثم ألمانيا (6,2%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الثلث الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغير، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014
2,1+	6364	6232	5611	7036

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في نيسان 2017، بلغت قيمة الصادرات السلعية 235 مليون دولار، مقابل 275 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و236 مليون دولار في نيسان 2016. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 10,9% في الثلث الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016. وتوزعت الصادرات السلعية في الثلث الأول من العام 2017 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 23,3% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (16,1%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (11,2%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (11,0%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (10,9%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الثلث الأول من العام 2017، نذكر: جنوب افريقيا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 13,5% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سورية (10,4%)، ثم الإمارات العربية المتحدة (8,7%)، فالمملكة العربية السعودية (8,3%)، ثم كل من سويسرا والعراق (5,5%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الثلث الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغير، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014
10,9+	965	870	978	1072

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في نيسان 2017، تراجع عجز الميزان التجاري إلى 1179 مليون دولار مقابل عجز قدره 1424 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1374 مليون دولار في نيسان 2016. وبلغ عجز الميزان التجاري 5399 مليون دولار في الثلث الأول من العام 2017 مقابل عجز قريب قيمته 5362 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2016.

- في نيسان 2017، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 321 مليون دولار، مقابل ارتفاعها بقيمة 46 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 255 مليون دولار في نيسان 2016. وفي الثلث الأول من العام 2017، ازدادت الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 234 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 899 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2016.

قطاع البناء

- في نيسان 2017، تراجعت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 954 ألف متر مربع (م) مقابل 1268 ألف م² في الشهر الذي سبق و1062 ألف م² في نيسان 2016. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد تراجعت بنسبة 5,0% في الثلث الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الثلث الأول من السنوات 2014-2017

نسبة التغيّر، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)
5,0-	4118	4334	3804	4688	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في نيسان 2017، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 79,0 مليار ليرة مقابل 115,0 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و68,3 ملياراً في نيسان 2016. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 18,3% في الثلث الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 418 ألف طن في آذار 2017 (آخر الأرقام المتوافرة) مقابل 344 ألف طن في الشهر الذي سبقه و434 ألف طن في آذار 2016، لتتراجع بنسبة 0,8% في الفصل الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

قطاع النقل الجوي

في نيسان 2017، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5675 رحلة، وعدد الركاب القادمين 352148 شخصاً والمغادرين 368324 شخصاً والعابرين 371 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 4796 طناً مقابل 2851 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الثلث الأول من العام 2017، وبالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2016، ارتفعت كلّ من حركة القادمين بنسبة 8,2% وحركة المغادرين بنسبة 7,6% وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 2,7%، في حين تراجع عدد الرحلات بنسبة 2,9%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها
في الثلث الأول من العامين 2016 و2017

التغير، %	2017	2016	
2,9-	20740	21356	حركة الطائرات (عدد)
	36,2	34,7	منها: حصّة الميديل ايست، %
8,2+	1089218	1006559	حركة القادمين (عدد)
	37,6	37,7	منها: حصّة الميديل ايست، %
7,6+	1150537	1069193	حركة المغادرين (عدد)
	37,3	36,8	منها: حصّة الميديل ايست، %
79,0-	1215	5786	حركة العابرين (عدد)
2,7+	26441	25745	حركة شحن البضائع (طن)
	28,5	29,8	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في نيسان 2017، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 156 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 600202 طناً والمشحونة 79825 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 23572 مستوعباً. وفي الثلث الأول من العام 2017 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016، ارتفع حجم البضائع المشحونة بنسبة 2,5%، في حين تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 11,7% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 3,1% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 1,2%.

بورصة بيروت

في نيسان 2017، سُجّلت صفقات (Block Trades) في بورصة بيروت، ولكنّ الحركة بقيت ضعيفة إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة 5417218 سهماً قيمتها 35,8 مليون دولار مقابل تداول 2874774 سهماً قيمتها الإجمالية 30,8 مليون دولار في الشهر الذي سبق (3131933 سهماً بقيمة 34,7 مليون دولار في نيسان 2016). وانخفضت قيمة الرسلة السوقية إلى 11767 مليون دولار مقابل 12475 مليون دولار (11047 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي نيسان 2017، استحوذ القطاع المصرفي على 82,8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت مقابل 16,3% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" و0,9% للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الثلث الأول من العامين 2016 و2017، يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 37 مليون سهم إلى 15,4 مليوناً.
- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 338,5 مليون دولار إلى 133,9 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في كانون الأول 2016، بلغ العجز العام الإجمالي 814 مليار ليرة مقابل عجز أعلى قيمته 1625 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 1073 مليار ليرة في كانون الأول 2015). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في العامين 2015 و2016 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 14435 مليار ليرة إلى 14959 ملياراً، أي بمقدار 524 مليار ليرة وبنسبة 3,6%. فقد ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية (+267 مليار ليرة) ومقبوضات الخزينة (+170 مليار ليرة) والإيرادات غير الضريبية (+87 مليار ليرة).

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أعلى، من 20393 مليار ليرة إلى 22412 ملياراً، أي بقيمة 2019 مليار ليرة وبنسبة 9,9%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 434 مليار ليرة (من 7050 مليار ليرة إلى 7484 ملياراً) وارتفاع النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 1585 مليار ليرة (من 13343 مليار ليرة إلى 14928 ملياراً)، منها 620 مليار ليرة تمّ دفعها من الخزينة إلى البلديات و395 مليار ليرة زيادة في النفقات على حساب موازنات سابقة، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 314 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 5958 مليار ليرة في العام 2015 إلى 7453 ملياراً في العام 2016 وارتفعت نسبته من 29,2% من مجموع المدفوعات إلى 33,3% في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي فائضاً بسيطاً قيمته 31 مليار ليرة في العام 2016 مقابل فائض أعلى مقداره 1092 مليار ليرة في العام 2015.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على المقبوضات الإجمالية في حين تراجعت قياساً على المدفوعات الإجمالية عند مقارنتهما في العامين 2015 و2016.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

2016	2015	
33,4	34,6	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
50,0	48,8	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان 2017، تراجعت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 69605 مليارات ليرة من 70067 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق (69347 ملياراً في نهاية العام 2016). وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 258 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2017. وكانت

وزارة المالية أصدرت في نيسان 2017 سندات من فئتي 7 سنوات (بقيمة 101 مليار ليرة) و 10 سنوات (بقيمة 100 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من فئة 5 سنوات وما دون.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهرًا	شهرًا	شهرًا	شهرًا	شهرًا	شهرًا	شهرًا	شهرًا	شهرًا	أشهر	أشهر	
ك 2016	100,00	0,31	4,44	16,42	2,64	21,17	22,30	20,74	7,51	3,45	0,64	0,38
آذار 2017	100,00	0,31	4,39	17,36	2,62	21,66	23,74	17,79	8,15	2,57	0,86	0,56
نيسان 2017	100,00	0,31	4,42	17,62	2,63	21,95	23,26	17,60	8,19	2,68	0,83	0,52

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية نيسان 2017، شكّلت حصة سندات الخزينة بالليرة من فئة 5 سنوات وما فوق حوالي 70% من مجموع المحفظة مقابل 30% للسندات من الفئات بين 3 أشهر و36 شهرًا.

وانخفضت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة من 71099 مليار ليرة في نهاية آذار إلى 70729 ملياراً في نهاية نيسان 2017 (-370 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

نيسان 2017	آذار 2017	ك أول 2016	
31989	32199	29363	المصارف
%45,2	%45,3	%41,8	الحصة من المجموع
27984	27936	30150	مصرف لبنان
%39,6	%39,3	%42,9	الحصة من المجموع
549	547	548	المؤسسات المالية
%0,8	%0,8	%0,8	الحصة من المجموع
8626	8832	8718	المؤسسات العامة
%12,2	%12,4	%12,4	الحصة من المجموع
1581	1585	1531	الجمهور
%2,2	%2,2	%2,1	الحصة من المجموع
70729	71099	70310	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

لم تسجّل حصة المكتتبين من مجمل محفظة سندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر بين نهاية آذار ونهاية نيسان 2017 بحيث بلغت حصة المصارف 45,2% مقابل 39,6% لمصرف لبنان و15,2% للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية نيسان 2017، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المترجمة حتى تاريخه) ما يوازي 27665 مليون دولار مقابل 27689 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و26030 مليون دولار في نهاية العام 2016.

وفي نهاية نيسان 2017، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبونديز 16404 ملايين دولار (أي ما نسبته 59,3% من مجموع المحفظة) مقابل 16571 مليون دولار (أي ما نسبته 59,8% من المجموع) في نهاية الشهر الذي سبق و15383 مليون دولار (أي ما نسبته 59,1% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2016.

الدين العام

في نهاية نيسان 2017، انخفض الدين العام الإجمالي إلى 115964 مليار ليرة (أي ما يعادل 76,9 مليار دولار) مقابل 116350 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (112910 مليارات ليرة في نهاية العام 2016). وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 3054 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2017 مقابل زيادة قدرها 2028 مليار ليرة في الثلث ذاته من العام 2016.

ونتيجة ارتفاع الدين العام الإجمالي في فترة كانون الثاني- نيسان 2017 من ارتفاع كلّ من الدين المحرّر بالليرة اللبنانية بقيمة 395 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 2659 مليار ليرة (1764 مليون دولار) متأثراً إلى حدّ كبير بإصدار سندات يوروبونديز بقيمة 3 مليارات دولار واستحقاق 1,5 مليار في آذار الماضي.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 100010 مليارات ليرة في نهاية نيسان 2017، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,4% قياساً على نهاية العام 2016.

وفي نهاية نيسان 2017، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 70923 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,2% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 45041 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 38,8% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، ارتفعت قليلاً حصة مصرف لبنان بين نهاية آذار ونهاية نيسان 2017 مقابل انخفاض طفيف لحصة القطاع غير المصرفي واستقرار حصة المصارف.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

نيسان 2017	آذار 2017	ك أول 2016	
45,4	45,4	41,9	المصارف في لبنان
39,5	39,2	42,8	مصرف لبنان
15,2	15,4	15,3	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، جاء توزيع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

نيسان 2017	آذار 2017	ك أول 2016	
3,1	3,1	3,2	الحكومات
0,1	0,1	0,1	قروض باريس-2
4,0	3,9	3,7	المؤسسات المتعددة الأطراف
92,6	92,7	92,6	سندات يوروبونذ
0,2	0,2	0,4	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية نيسان 2017، وصلت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 310739 مليار ليرة (ما يوازي 206,1 مليارات دولار)، مقابل 310176 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و307999 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (283285 مليار ليرة في نهاية نيسان 2016). وارتفع إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 0,9% في الثلث الأول من العام 2017 مقابل ارتفاعه بنسبة 1,0% في الفترة ذاتها من العام 2016.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية نيسان 2017، وصلت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافة إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 255765 مليار ليرة (ما يوازي 169,7 مليار دولار) وشكّلت 82,3% من إجمالي المطلوبات مقابل 254172 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و250918 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (235935 مليار ليرة في نهاية نيسان 2016). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 1,9% في الثلث الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة أقل بلغت 1,0% في الفترة ذاتها من العام 2016. وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً إلى 66,38% في نهاية نيسان 2017 مقابل 66,13% في نهاية الشهر الذي سبقه و65,82% في نهاية العام 2016 (64,73% في نهاية نيسان 2016). - في نهاية نيسان 2017، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 197378 مليار ليرة وشكّلت 63,5% من إجمالي المطلوبات، مقابل 196188 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و193765 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (182715 مليار ليرة في نهاية نيسان 2016). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 1,9% في الثلث الأول من العام 2017 مقابل ارتفاعها بنسبة أقل بلغت 1,2% في الفترة ذاتها من العام 2016.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 0,3% في الثلث الأول من العام 2017، وازدادت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 2,9%. وارتفع قليلاً معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 60,90% في نهاية نيسان

2017 مقابل 60,65% في نهاية الشهر الذي سبقه و60,31% في نهاية العام 2016 (59,20% في نهاية نيسان 2016).

وفي نهاية نيسان 2017، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 34554 مليون دولار مقابل 34210 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و33961 مليون دولار في نهاية العام 2016 (31724 مليون دولار في نهاية نيسان 2016). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 1,7% في الثلث الأول من العام 2017 مقابل تراجعها بنسبة 0,4% في الفترة ذاتها من العام 2016.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية نيسان 2017، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6374 مليون دولار مقابل 6417 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6280 مليون دولار في نهاية العام 2016 (6317 مليون دولار في نهاية نيسان 2016).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية نيسان 2017، وصلت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 28255 مليار ليرة (18,7 مليار دولار) مقابل 27829 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و27497 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (25765 مليار ليرة في نهاية نيسان 2016)، وشكّلت 9,1% من إجمالي الميزانية المجمّعة و32,5% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصّة بنسبة 2,8% في الثلث الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,5% في الفترة ذاتها من العام 2016.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية نيسان 2017، تراجعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 128747 مليار ليرة مقابل 129438 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و134612 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (108276 مليار ليرة في نهاية نيسان 2016). وبذلك، تكون هذه الودائع قد تراجعت بنسبة 4,4% في الثلث الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,8% في الفترة ذاتها من العام 2016.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية نيسان 2017، وصلت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 77687 مليار ليرة أو ما يعادل 51534 مليون دولار، مقابل 51198 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و51040 مليون دولار في نهاية العام 2016 (48723 مليون دولار في نهاية نيسان 2016). وازدادت هذه التسليفات بنسبة بسيطة بلغت 1,0% في الثلث الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,4% في الفترة ذاتها من العام 2016.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية نيسان 2017، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 56372 مليار ليرة، مقابل 56902 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و52344 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (57662 مليار ليرة في نهاية نيسان 2016). وازدادت هذه التسليفات بنسبة 7,7% في الثلث الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,2% في الفترة ذاتها من العام 2016، متأثرة جزئياً باكتتاب المصارف بسندات اليوروبوندرز التي أصدرتها وزارة المالية في آذار 2017.

وفي التفصيل، ارتفعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 2490 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2017 لتبلغ 31644 مليار ليرة في نهاية نيسان 2017، كما ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 1538 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 24729 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية نيسان 2017، ارتفعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى حوالي 25592 مليون دولار مقابل 24778 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23100 مليون دولار في نهاية العام 2016 (23258 مليون دولار في نهاية نيسان 2016). وازدادت هذه الموجودات بنسبة 10,8% في الثلث الأول من العام 2017، مقابل تراجعها بنسبة 2,3% في الفترة ذاتها من العام 2016.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية نيسان 2017، وصلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية إلى ما يوازي 203869 مليار ليرة، مقابل 202418 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و200192 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (188606 مليارات ليرة في نهاية نيسان 2016). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 1,8% في الثلث الأول من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,2% في الفترة ذاتها من العام 2016. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) قليلاً إلى 59,48% في نهاية نيسان 2017 مقابل 59,23% في نهاية الشهر الذي سبقه و58,83% في نهاية العام 2016 (57,81% في نهاية نيسان 2016). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 3676 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2017 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 2219 مليار ليرة (ما يعادل 1472 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع كلّ من الموجودات من الذهب بمقدار 1477 مليار ليرة (980 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً، والموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 742 مليار ليرة (ما يعادل 492 مليون دولار).
- تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 488 مليار ليرة.
- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 1645 مليار ليرة.

- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 808 مليارات ليرة، نتيجة ارتفاع التسليفات بالليرة بما مقداره 1163 مليار ليرة ، مقابل تراجع التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 355 مليار ليرة (حوالي 236 مليون دولار).

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 2783 مليار ليرة. وفي الثلث الأول من العام 2017، تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 2,6%، في حين ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 0,2%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان 2017، استقرت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية على 6,89% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (6,92% في نهاية كانون الأول 2016). كما بقي متوسط عمر المحفظة شبه مستقرّ وبلغ 1328 يوماً (3,65 سنوات) مقابل 1330 يوماً (3,65 سنوات) و1269 يوماً (3,49 سنوات) في نهاية الفترات على التوالي. واستقرت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدرة خلال شهر نيسان 2017، لتسجل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,74% لفئة الخمس سنوات، 7,08% لفئة السبع سنوات و7,46% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية نيسان 2017، استقرت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) على 6,38% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (6,46% في نهاية العام 2016)، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,10 سنوات مقابل 7,19 سنوات (6,19 سنوات) في نهاية الفترات على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في نيسان 2017، انخفض قليلاً متوسط الفائدة المثقلة على الودائع الجديدة أو المجددة بالليرة اللبنانية إلى 5,54% مقابل 5,57% في الشهر الذي سبق (5,60% في نيسان 2016)، كما انخفض متوسط الفائدة المثقلة

على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 10 نقاط أساس إلى 8,33% مقابل 8,43% (8,40%) في الأشهر الثلاثة على التوالي.

وفي نيسان 2017، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 3,13% مقابل 3,0% في الشهر الذي سبق (3,07% في نيسان 2016). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

نيسان 2017	آذار 2017	نيسان 2016	
5,54	5,57	5,60	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
8,33	8,43	8,40	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة*
3,13	3,00	3,07	المتوسط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

*بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتم احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

الفوائد المصرفية على الدولار

في نيسان 2017، ارتفع المتوسط المثقّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان بواقع 9 نقاط أساس إلى 3,62% مقابل 3,53% في الشهر الذي سبق (3,29% في نيسان 2016)، فيما انخفض المتوسط المثقّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 10 نقاط أساس إلى 7,22% في نيسان 2017 مقابل 7,32% في الشهر الذي سبق (7,17% في نيسان 2016).

وفي نيسان 2017، ارتفع قليلاً متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 1,16% من 1,14% في الشهر الذي سبق و0,63% في نيسان 2016.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

نيسان 2017	آذار 2017	نيسان 2016	
3,62	3,53	3,29	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,22	7,32	7,17	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
1,16	1,14	0,63	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في نيسان 2017، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 18 يوماً في الشهر الرابع من العام 2017.

على صعيد آخر، انخفضت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 33906 ملايين دولار في نهاية آذار إلى 33525 مليوناً في نهاية نيسان 2017. وعليه تكون هذه الموجودات قد انخفضت بقيمة 503 ملايين دولار في الثلث الأول من العام الحالي مقابل ارتفاعها بمقدار 524 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في نيسان 2017، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 2,56% قياساً على الشهر الذي سبق، وبنسبة 2,61% قياساً على كانون الأول 2016. أما عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في نيسان 2017 مع متوسطه في الأشهر الاثني عشر شهراً المنتهية في نيسان 2016، يكون هذا المؤشر قد ارتفع بنسبة 0,09%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,1% في نيسان 2017 قياساً على الشهر الذي سبق، وارتفع بنسبة 0,8% قياساً على كانون الأول 2016. وعند مقارنة متوسطه في فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في نيسان 2017 مع متوسطه في فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في نيسان 2016، يكون هذا المؤشر قد ارتفع بنسبة 1,8%.

